هشام نفاع*

حسابات المصالح خلف المواجهة بين قيادة الجيش والحكومة الاسرائيلية

إحدى العادات السيئة في عدد (غير قليل) من وسائل الاعلام العربية، بمختلف وسائطها، هي المسارعة لتشييد قصور رملية على وقع زوابع التصريحات الاسرائيلية التي لا تكفّ عن النشوب، ضمن التراشقات الداخلية خصوصًا. وهي التي قال بشأنها هنري كيسنجر مرة إنه لا توجد سياسة خارجية لإسرائيل بقدر ما هي محصلة لتلك التراشقات. وبعيدًا عن التنظير في علم النفس، لقلّة درايتي فيه، يبدو أحيانًا أن هذا التعويل الاعلامي العربي المفرط على كل نتفة تصريح لمسؤول اسرائيلي وكأنه سيحمل «أثرًا لا يزول»، هو تعويل نابع من تضخيم زائد لهذه الحلبة السياسية، لا يخلو من مشاعر دونيّة؛ أو نابع من انعدام مشهد عربي رسمي كهذا فيصبح الاسرائيلي أشبه بنموذج مرغوب. ولكن كيفما قلّبنا الأمر يبقى مصيبة.

تلك الحلبة السياسية لا تقتصر على السياسيين المحترفين ومقرّبيهم ومستشاريهم ومساعديهم، بل يلعب فيها و«ينطنط» اعلاميون وعسكريون حاليون وسابقون واصحاب أموال بهذه الضخامة (والتأثير، بالتالي) أو تلك، وطبعًا مجموعات وشخصيات ليست كثيرة لا تزال تحرّكها ايديولوجيا ما بمفهوم القرن الماضي؛ أي قليلة الارتباط بالمصالح النجومية والأنوية المادية المباشرة.

تحضر هذا الملاحظات الاستباقية، عند متابعة التراشقات الكلامية النارية الأخيرة في حلبة سياسة اسرائيل. والتي يجدر بخصوصها الاصغاء النقدي لمن يملكون أدوات قراءة ما تحت السطح، بما فيه من أموال وسلطة وثقافة تنظيمية، بدل الانشغال بالقصص سهلة الهضم عن حروب ومعارك الشخصيات والشخوص، المخصصة للجماهير العريضة التي هُندس وعيها بقوالب هوليوود.

*صحفي وكاتب.

الصورة المنعكسة الآن من حلبة النخب الاسرائيلية، تبدو ظاهريًا كالتالي:

لقد قامت المؤسسة العسكرية على الحكومة. بدأت بمواجهات بادر اليها جنرالات فعليون، أمام دعوات مسؤولين حكوميين الى تصعيد بطش الجيش بالشباب الفلسطينيين الذين تتهمهم اسرائيل بعمليات طعن، وكأن جيش الاحتلال الاسرائيلي يقصّر في البطش. لكن تلك الدعوات، سياسية الغايات والأهداف، كانت كبنزين على نار الهوس الجماعي الذي تجسد غير مرة في جرائم «لينش» اقترفها مدنيّون بحق اشخاص اشتُبه بقيامهم بالطعن او حيازتهم سكينًا. فالحكومة العاجزة

تماما عن وقف ما يجري، أرادت نقل المسؤولية عنها الى الجيش بواسطة تصويره منضبطًا أكثر من اللازم، وبالتزامن مع ذلك، اللعب على الغرائز القومجية والعنيفة في مجتمع ضعيف اليقظة المدنية – ولنترك الأخلاق جانبًا الآن – يَسهُل على الحكّام دومًا اقتياده بالفزّاعات وبإعادة انتاج الخوف الى حيث يشاؤون وغالبًا بعيدًا عن مصالحه الحقيقية.

يبدو، كما سيتم التفصيل لاحقًا، أن قيادة أركان جيش الاحتلال الاسرائيلي أدركت ما يتفاعل ويتنامى أمامها وقررت العراك الاستباقي. بدأ هذا برأس الهرم العسكري، الجنرال غادي ايزنكوت، فقال ناطق بلسانه عن دعوات الإجهاز على الجرحى الفلسطينيين: «إن هذا ليس سلوك جيش الدفاع الإسرائيلي. وهذه ليست قيم جيش الدفاع الإسرائيلي». من هنا راح يتسع مدى اطلاق الذخيرة على سياسة حكومة اليمين برئاسة نتنياهو، وما لبث ان انضم جنرالات سابقون تولوا مسؤوليات أمنية من العيار الثقيل، منهم موشيه يعلون وايهود براك، وزيرا أمن سابقان (لدى حكومات برئاسة نتنياهو). لكن الحدث الذي لا يزال يظهر كما لو أنه الأحدُّ نصْلاً، فهو اقوال نائب رئيس قيادة أركان جيش الاحتلال الحالي الجنرال يئير غولان. والذي فاجأ خلال حفل ذكرى ضحايا الهولوكوست الرسمي في معهد «مسوءا»، مطلع شهر أيار الأخير، حين قال:

«اذا كان هناك أمر يخيفني في ذكرى الهولوكوست فهو مشاهدة واكتشاف عمليات تثير الاشمئزاز حدثت في أوروبا عموما وفي ألمانيا على وجه التحديد – قبل ٧٠، ٨٠ و ٩٠ عاما – ثم اكتشاف مظاهر مشابهة لها هنا على مقربة منا، اليوم في العام ٢٠١٦ (...) المحرقة يجب أن تقودنا الى تفكير معمق بخصوص مسؤولية القيادة ونوعية المجتمع، ويجب ان تدفع بنا للتفكير الجذري حول كيفية تصرفنا وتعاملنا نحن هنا والآن مع الغريب، اليتيم والأرملة، وأولئك الذين يشبهونهم. ليس هناك أسهل من كراهية الغريب والآخر، ليس هناك أسهل من التخويف والتهويل، وليس هناك أسهل من

نتنياهو يصافح رئيس الاركان يئير غولان.

التوحّش، والاستعلاء. في ذكرى الهولوكوست يجب أن نتناقش حول قدرتنا على اقتلاع براعم انعدام التسامح من داخلنا، واقتلاع براعم العنف، براعم التدمير الذاتي عبر التدهور الأخلاقي».[1]

هذا المضمون الاستثنائي للكلام والذي جاء في سياق يتّسم بالحساسية بالنسبة للمؤسسة الاسرائيلية، ذكرى الهولوكوست، وقع ضمن ذلك الجدل المتصاعد، ولم يهدأ بعد، حول الشبهات القوية والحالات الموثقة المثبتة لتنفيذ جنود في جيش الاحتلال الاسرائيلي اعدامات ميدانية لشبان وشابات فلسطينيين تتهمهم السلطات الاسرائيلية بالطعن أو بمحاولات الطعن بالسكين. الحادث الجديد الأبرز حينذاك، لأنه موثق بتصوير فيديو تم كشفه ونشره وتعميمه، وليس لأن الجيش حقق فيه، كان قتل الشاب عبد الفتاح الشريف من الخليل. والذي كان لا يزال على قيد الحياة عندما قام جندي يدعى ايلئور عزاريا بإطلاق النار على رأسه من مسافة قريبة وقتله، وفق بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني. هذا الوصف لما حدث أكده بداية طبيب شرعي فلسطيني، واعترفت به لاحقًا جهات اسرائيلية رسمية، بينهم ضابط مكث في موقع الحادث.

الجنرال غولان، بقرار غير فردي كما سيتم الادّعاء هنا لاحقًا، رفع عمليًا منسوب خطورة الفعل الذي يشكل جزءا من ظاهرة اجرامية اوسع، الى درجات تصيب أعصابًا اسرائيلية حساسة. وقد اشار مباشرة الى الاعدامات الميدانية، والتي لا يصفها الجيش عادة بهذا الوضوح طبعا بل يغسلها عمومًا بمساحيق دعائية غير جديدة الابتكار مثل «الحدث الشاذ والاستثنائي». ومما قاله: «إن استخدام السلاح بشكل غير أخلاقي والمس بطهارة السلاح كان وحدث في تاريخ الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه. لكن مفخرة الجيش الإسرائيلي لطالما كانت قدرتنا على التحقيق في أحداث خطيرة دون خجل أو خوف وتحمّل المسؤولية الكاملة عن السلوك الجيّد، ولكن أيضا عن الباطل والتصرف غير اللائق».

إذا كانت القيادات السياسية تقوم عادة بدور من يمسك باللجام لكبح جماح خيولها العسكرية وضبطها ومنعها من الانفلات الحربي أو التصعيدي، فإن المسألة في الحالة الاسرائيلية الراهنة معكوسة: الحكومة هي من تسعى علانية الى «الحلول الحربية» بينما تنشط كل الاجهزة العسكرية والأمنية الى ضبط الحكومة وتهدئتها.

إعدام الشاب عبد الفتاح الشريف في الخليل.

كالمتوقع من مستنقع سياسي آسن ترمي فيه حجرًا، بدأت التعقيبات تتسع بدوائرها. ذلك التصريح الصريح، والحقّ يُقال!، تعرّض لحملة من الغضب الموجّه من أعلى هرم الحكم في اسرائيل. وزراء واعضاء كنيست وشخصيات فاعلة في السياسة هاجمت ذلك الجنرال، وبعد ان تسرّع نتنياهو بعدم مهاجمته بعنف، عاد كعهده ولاءم موقفه مع الخط القبَلي العنيف المنفلت، وذلك حفاظًا على أسهم شعبيته، الأسهم الملوثة بالدم وبالسم الفاشي (وهذه استعارة سيعبّر عن شيئ منها، لاحقًا، ايهود باراك).

اللجام بيد الحصان؟

السؤال المهم في هذا الموضوع هو لماذا؛ لماذا خرج قادة جيش الاحتلال الاسرائيلي بموقف كهذا ملفوف بعناية بجميع الحجج الاخلاقية المتوفرة في الجوار؟

لقد تفاوتت تحليلات الخبراء الاسرائيليين في الاجابة على السؤال. المحلل والكاتب رونين بيرغمان، الصحفي في «يديعوت احرونوت» والذي يكتب ايضًا في «نيويورك تايمز» عنون مقاله في الجريدة الأخيرة (أواسط أيّار) بحدّة قاطعة: «الجيش الإسرائيلي ذاهب للحرب ضد السياسيين في إسرائيل».[٢] يقدّم بيرغمان لتفسيره ما يجري بالاشارة الى ما يعتبره «خاصيّة في دولة اسرائيل دون غيرها في معظم الدول». المقصود الاسطوانة المقلوبة التالية:

إذا كانت القيادات السياسية تقوم عادة بدور من يمسك باللجام لكبح جماح خيولها العسكرية وضبطها ومنعها من الانفلات الحربي أو التصعيدي، فإن المسألة في الحالة الاسرائيلية الراهنة معكوسة: الحكومة هي من تسعى علانية الى «الحلول الحربية» بينما تنشط كل الاجهزة العسكرية والأمنية الى ضبط الحكومة وتهدئتها.

المثال البارز السابق لما يتم تناوله هنا، الذي بات أشبه باللازمة، هو تحالف رؤساء الجيش وأجهزة المخابرات في اسرائيل ضد مشاريع الهجوم العسكري الاسرائيلي على مواقع قيل إنها نووية في دولة ايران، وهي مشاريع حاول دفعها بكل قوة نتنياهو ووزير أمنه حينذاك باراك. (باراك نفسه الذي يرمّم صورته الآن كشخصية متعقلة منضبطة ومسؤولة، ومشتاقة لكرسي السلطة كما يمكن التخمين).

يرى بيرغمان ان رئيس حكومة اليمين نتنياهو ينظر بعين الشك والمنافسة الى المؤسسة الأمنية، بل يعتبرها منافسة لسلطته ومعارضة لأهدافه. وجاء حادث قتل الشاب في الخليل بنار الجندي ليضارب بها نتنياهو في بورصة الشعبية، ويكتب على صفحته في موقع «فيسبوك» ما يلي: «إن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي هم أبناؤنا الذين يتصدون للهجمات الإجرامية التي ينفذها الإرهابيون الذين يأتون لقتلهم... وعليهم أن يتخذوا القرارات في الوقت الحقيقي». ولم يكتف بهذا بل اتصل بأهل الجندي مؤازرًا. وقيل مؤخرًا إنه أراد دعوتهم الى مكتبه قبل أن ينصحه مستشاروه

يبالغ بيرغمان في وصف أخلاقية زعماء العسكر ويذهب الى درجة ان هؤلاء السادة يتحركون وفقاً «للمصلحة القومية» وليس سواها. لكن هذا التحليل كأنه يلغي نفسه حين يعود ليشخصن المسألة برمتها والادعاء إن المشكلة الأعوص اسمها: بنيامين نتنياهو نفسه. الكاتب يقتبس مقولة لمستشار الأمن القومي السابق عوزي اراد: «قلت لنتنياهو أن هوّة من عدم الثقة انشقت بينه وبين قادة الاجهزة العسكرية والأمنية»؛ ويقتبس مئير داغان الرئيس السابق للموساد: «نتنياهو أسوأ مدير عرفته. واستقلت من وظيفتي بسبب اشمئزازي منه»!.

بالتراجع. بيرغمان ينقل ما قاله له جنرال لم يكشف اسمه: «إن قيادة الأركان رأت في المكالمة الهاتفية (بين نتنياهو وأهل الجندي مُطلق النار) تحدياً جسيماً لسلطة الجيش».[٣]

يعترف الكاتب أنه خلال «تاريخ إسرائيل القصير» دعم قادة الجيش وأجهزة المخابرات عمومًا استخدامات القوة من خلال احتقار القانون وحقوق الإنسان. وهو ما يثير التساؤل عن «حمائمية» الجنرالات ومدى حذرهم. أما الإجابات التي يقدمها فهي كالتالي: لقد بات العسكريون والأمنيون أكثر احترامًا للقانون الاسرائيلي، بحكم الرقابة والضبط والمحاسبات الاعلامية التي اتسعت رقعتها. كذلك، يخشى هؤلاء من جهة لا تُذكر عادة في النقاشات الاسرائيلية الداخلية اللانهائية، على كثرتها المزعجة لقلة الدسم فيها، وهي محكمة الجنايات الدولية والاحكام ذات الصلة بملاحقة مسؤولين عن جرائم حرب.

يبالغ بيرغمان في وصف أخلاقية زعماء العسكر ويذهب الى درجة ان هؤلاء السادة يتحركون وفقاً «للمصلحة القومية» وليس سواها. لكن هذا التحليل كأنه يلغي نفسه حين يعود ليشخصن المسألة برمتها والادعاء إن المشكلة الأعوص اسمها: بنيامين نتنياهو نفسه. الكاتب يقتبس مقولة لمستشار الأمن القومي السابق عوزي اراد: «قلت لنتنياهو أن هوّة من عدم الثقة انشقت بينه وبين قادة الاجهزة العسكرية والأمنية»؛ ويقتبس مئير داغان الرئيس السابق للموساد: «نتنياهو أسوأ مدير عرفته. واستقلت من وظيفتي بسبب اشمئزازي منه»!.[٤]

يمكن القول إن هذا التحليل يمسح النخبة العسكرية والأمنية بزيت الموضوعية والطهارة القومية، ولا يتناول اعتبارات الجيش ومصالحه ودوافعه كتنظيم، وفقًا لقراءة بأدوات العلوم السياسية والاجتماعية لهذه التشكيلة التنظيمية، بكل ما يعنيه ذلك، من حرص على ميزانياته وممتلكاته وسمعته وتأثيره بين الجمهور العام.

إبحثوا عن المال

يبحث عالم الاجتماع يغيل ليفي، المحاضر في جامعة تل أبيب، «مثلث العلاقات بين الجيش والمجتمع والسياسة. ويتمحور في مجالات ذات صلة، منها تأثير الجيش على بنية السلطة الاجتماعية، والتغيرات في تركيبة الجيش من الناحية الاجتماعية». بهذه الصفة وبهذا التوجه النقدي النسبي، يذهب ليفي في اتجاهات أكثر تحرّيًا واستقصاءً من أجل الاجابة على السؤال بصياغة أكثر تحديدًا: ما هي حسابات القيادة العسكرية وهي تقوم بإطلاق مواقف حمائمية، حتى بثمن، أو ربما بهدف، اشعال مواجهةٍ ما مع القيادة السياسية الحكومية؟

يقول الباحث في مقال أخير له في موقع FOREIGN Affairs (حزيران ٢٠١٦) بعنوان «الفوائد السياسية للانضباط العسكري»، إن النظريات الكلاسيكية التي تفسر الصراعات بين القيادات العسكرية وبين القيادات السياسية تشير على وجه العموم الى أن الجيش يتصرف بشكل سياسي، أي بمعايير السياسة المعمول بها فعليًا في حلبة السياسة، بهدف منع المساس بموارده المادية وبمساحة استقلاليته النسبية كجهاز أوتونومي من حيث ادارة وتوزيع وتخصيص موارده وميزانياته. وبهذا، ينبّه ليفي، فإن الجيش ليس حمائميا ولا صقريًا، هذه التقسيمة غير مجدية للفهم، بل إنه براغماتي يضع أمامه هدف حماية مصالحه كتنظيم.[٥]

ويحاجج الباحث بأن القيادة العسكرية الاسرائيلية استشعرت مساسًا باستقلالية تنظيمها وحريتها في إدارة مواردها على مدى الشهور الأخيرة (تلك التي لم يُحسم في تسمية وتعريف احداثها، فلسطينيًا، أهي انتفاضة ثالثة أم هبة؛ ولا اسرائيليًا، أهي انتفاضة ثالثة أم «موجة عنف».. – هـ.ن.). وحين كان ضباط كبار يصرّون على وجوب التعاطي الحذر مع الاحداث المتزايدة والمتصاعدة، ووجوب الانتباه الى منع توسيع دائرة العقوبات على الفلسطينيين، وبالتالي،

فالجيش ينظر الى نفسه بمنظار السمعة والمكانة المتفوقة في مجتمعه، بحكم كونه «جيش الشعب» وفقًا لتعريفه الطاغي. هذا الصيت مهم جدًا لغرض الحصول على الدعم الشعبي الواسع عندما تأتي قيادة الجيش الى مؤسسات الحكم المنتخبة، البرلمانية والتنفيذية، لكي تطالب بالحفاظ على اكبر حصة من الميزانية وأكبر مساحة حرة لشكل ادارتها.

بمصطلحاتهم، عدم توسيع حلقة المشاركين في الأحداث، فإن أولئك الضباط لم يخطّوا موقفًا او عقيدة ايديولوجية، بل كانوا يدافعون عن مصالحهم.[٦]

فالجيش ينظر الى نفسه بمنظار السمعة والمكانة المتفوقة في مجتمعه، بحكم كونه «جيش الشعب» وفقًا لتعريفه الطاغي. هذا الصيت مهم جدًا لغرض الحصول على الدعم الشعبي الواسع عندما تأتي قيادة الجيش الى مؤسسات الحكم المنتخبة، البرلمانية والتنفيذية، لكي تطالب بالحفاظ على اكبر حصة من الميزانية وأكبر مساحة حرة لشكل ادارتها. كذلك، فحين يرتكب الجيش أخطاء ميدانية وأخرى، سيحظى بالغفران الأوتوماتيكي لأنه «جيش ابنائنا وبناتنا» في اللغة الاسرائيلية الدارجة. ان رصيدًا كهذا، الذي يشبه شيكًا موقعًا على بياض في الجيب العلوي من البزة العسكرية، لا يمكن التنازل عنه بسهولة. وحتى لو اقتضى الأمر مواجهة محسوبة الخطورة، أو مقامرة آمنة على الطاولة الداخلية، مع السلطة التنفيذية.

المعطيات التي تنشرها مراكز ابحاث واستطلاع بين حين وآخر تشير فعلا الى ما يمكن أن يقلق المؤسسة العسكرية من حيث شعبيتها. ففي مقال بعنوان «ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم في العقد الأخير» على موقع «المعهد الاسرائيلي للديمقراطية»، للباحثة يعيل هدار (كانون الأول ٢٠٠٩) كتبت: «إن المؤسسة التي حظيت بأعلى درجات الثقة على امتداد العقد الأخير هي الجيش الاسرائيلي، ولكن مستوى الثقة بهذه المؤسسة أيضًا يشهد تراجعًا. مطلع سنوات الألفين بلغ مستوى ثقة الجمهور بالجيش ٩٠٪ وفي النصف الثاني من العقد تراجعت الثقة بأكثر من ١٠٪».[٧]

وتفسر الباحثة: «ربما أن مستوى الشعبية العالي جدا للجيش مردّه أن هذا هو الجسم الأكثر تماثلا مع الدولة (...) وربما أن الثقة عالية لأن معظم مواطني الدولة كانوا في الجيش أو خدم اولادهم فيه، وهو قسم من الهوية الاسرائيلية. شكل تحرّك وتغيّر مستوى الثقة مرتبط بشكل تقييم الجمهور للنجاح او الفشل في العمليات العسكرية والحروب».

هذه النقطة الأخيرة ترتبط بشكل وثيق مع المعيار الثاني الذي ينسبه يغيل ليفي الى مجموعة معايير الجيش حين يضع سياسته مقابل الحكومة. لأن إحدى الطرق التي تضرَ بمكانة وسمعة القيادة والمؤسسة العسكرية، هي السياسات والقرارات الحكومية التي تدفع الجيش الى صراعات لا يمكنه الانتصار فيها. فمنذ الثمانينيات تغيّر طرف المواجهة العسكرية مع الجيش الاسرائيلي. وبدلا من مواجهة جيوش نظامية، انتقلت الأوضاع الى مواجهة عسكرية مع تنظيمات غيريلا ومقاومة. وهنا، يشدّد الباحث، لا يمكن للجيش تسجيل انتصارات ساحقة وواضحة على تلك التنظيمات. لأن مواجهتها استنزافية بطبيعتها وتفرض تواجدًا ميدانيًا على الارض، غالبًا ما يكون في مواقع حضرية مأهولة تزيد طبيعتها من احتمالات تعرض الجيش لخسائر. وهذا، كما يقول، يمس بصورة الجيش، ومستوى الثقة الشعبية به بالتالي، نظرًا لارتفاع الحساسية المجتمعية الاسرائيلية للخسائر البشرية. فجيش الشعب والأبناء ليس شعارا مجندًا فحسب، بل يفرض ثمنا وتبعات.

الباحث يقول ان ارتفاع تلك الحساسية المجتمعية يعود الى حرب لبنان عام ١٩٨٢. وهي مسألة تشير اليها أيضًا حركات احتجاج في المجتمع الاسرائيلي ضد العسكرة والحروب، منها حركة «بروفايل جديد لمناهضة العسكرة في اسرائيل»، والتي تعرّف نفسها كـ «حركة نسويّة تضم نساء ورجلا، مدركين أنه يمكن العيش في دولة لا تشكل دولة جنود. يمكن لدولة اسرائيل اليوم ان تنتهج سياسة سلام حازمة. يمكنها أن تكف عن كونها دولة جيش. من الواضح لنا أننا لسنا مجبرين على مواصلة التجنّد ولسنا مجبرين على العيش كجنود». الحركة الراديكالية تقول في مقال على موقعها

بعنوان «نظرة محدّثة الى علاقات الجيش والمجتمع في اسرائيل»:

«لقد طرأت على المجتمع الاسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة تغيّرات اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية متعلقة بمسائل التجنّد لخدمة الاحتياط وكذلك للخدمة النظامية ومكانة الجيش في المجتمع (...) لقد كانت حرب لبنان والحرب في المناطق الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٠ تفتقر للإجماع الذي ميّز حروب اسرائيل السابقة. لم تعد الحرب هي المبدأ الناظم والمجنّد الحصري للمجموع الاسرائيلي».[٨]

من جهته، يقول يغيل ليفي إنه: «في ظل هذه الظروف، من الممكن الافتراض بأن قادة الجيش الاسرائيلي لاحظوا أن جولة جديدة من القتال مع ميليشيات مسلحة في الضفة الغربية أو مع حماس في قطاع غزة، لن تكون قابلة لتحقيق انتصار فيها – وبالتالي فهي غير مرغوب فيها». وهذا ما يفسّر لماذا يقوم الجيش في السنوات الأخيرة بالدفع باتجاه سياسات بمقدورها تفادي صراعات عالية التفاقم ويقدم أمثلة على توجه الجيش من قبيل: «التسهيلات في الحصار على غزة، وتعزيز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية». ويتابع: «من خلال تقييد الحملات العسكرية بحيث تقتصر على الحالات التي لا تنجح فيها البدائل السياسية، ويكون فيها أمن اسرائيل معرضًا لخطر حقيقي، فإن قيادة الجيش تسعى الى بناء شرعية محلية ودولية لكل استخدام ضخم للقوة، تعتقد انه ضروري من أجل انهاء الحروب بسرعة».

المعركة الثانية التي يديرها الجيش، كما سبق القول، هي الحفاظ على موارده. ومن المعطيات التي تقلق قيادة الجيش بالتأكيد، تراجع الميزانيات العسكرية من ١٩٪ الى ٦٪ من مجمل الميزانية الرسمية (لا يشمل البنود غير المباشرة والالتفافية والسرية) بين العامين ١٩٨٥ و ٢٠١٤. ومما قد يفسّر خروج الجيش في معركة الحفاظ على امتيازاته، قيام جهات اقتصادية رسمية ووزراء بطرح مطلب اجراء تقليص في ميزانية الجيش، قبل عامين، إذ أشارت بالنقد أساسًا الى الرواتب والامتيازات وشروط التقاعد الضخمة، وهو ما رفضته قيادة الجيش لدرجة التهديد بتقليص التدريبات وتقليل شراء المعدات.

صورة الجيش التي تتجاوز الترميز والأسطرة، بل كتنظيم يهتم بمصالحه، لم تكن خافية على الجمهور. ففي استطلاع اجراه باحثون من جامعة تل أبيب عام ٢٠١٥، تبين أن ٤١٪ من اليهود الاسرائيليين قدّروا ان حصة الأمن من ميزانية الدولة تفوق اللازم. وللمرة الأولى أعطى المستطلَعون تقييمًا منخفضًا للجيش من ناحية قدراته التنظيمية والادارية، قياسًا بقدراته العسكرية.

نتنياهو ويعلون: انعدام الثقة.

ومن هنا جاء الخطاب الذي يستخدمه الجيش ويوجهه الى الطبقة الوسطى، التي ابتعدت منذ التسعينيات عن الاندماج الثابت في الجيش وتراجعَ استعدادها لتقديم تضحيات؛ هذا الخطاب يسعى الى اظهار انضباط لدى الجيش، والغاية منه التواصل مع الطبقات التي تعتبر في الأدبيات السياسية الاسرائيلية، «الاكثر اعتدالا وعلمانية»، في مقابل الحكومة اليمينية الحالية التي تعتمد بالأساس على الشرائح الطبقية الأضعف والأكثر محافظة وتدينًا. فبينما دأبت الحكومة واذرعها على حثّ الجيش ودفعه الى تشديد قبضة القمع في الشهور الأخيرة، بمفاهيم انتقامية اكثر منها عسكرية محسوبة الاداة والهدف، واصلت قيادة الجيش بناء وتشكيل صورتها «المنضبطة» افتراضًا.

النّخب: نيران صديقة

طرح العديد من المحللين السؤال عما إذا كان دفع موشيه يعلون الى الاستقالة من وزارة الأمن واستبداله بأفيغدور ليبرمان قد شكّل، فصلا جديدا من المواجهة بين النخبتين العسكرية والسياسية. خصوصًا أن اقالة الأول جاءت ضمن السياق المتواصل لانتقادات قيادة الجيش غير المشفّرة لسياسة الحكومة الساعية للتصعيد (بلاغيًا على الأقل). فقد اعلن يعلون مرة تلو الأخرى دعمه لانتقادات قيادة الجيش ودافع عن وجوب استقلالية قراراتها. وقال: «لديّ ثقة كاملة بنائب رئيس هيئة الأركان العامة، غولان (...) التهجمات والتصريحات المنفلتة ضده، بعد تحليل تعمّد تشويه أقواله هي محاولة أخرى ضمن حملة مثيرة للقلق تسعى الى المساس سياسيا بالجيش وضباطه (...) ومهمة كل ضابط في الجيش الإسرائيلي، وخصوصًا كبار الضباط ، لا تقتصر على قيادة الجنود في المعركة، وإنما تلزمه بأن يوجههم نحو طريق وقيم بواسطة بوصلة وضمير». من الواضح هنا ان يعلون واصل الخطاب نفسه الذي استعمله قادة

صورة الجيش التي تتجاوز الترميز والأسطرة، بل كتنظيم يهتم بمصالحه، لم تكن خافية على الجمهور. ففي استطلاع اجراه باحثون من جامعة تل أبيب عام ٢٠١٥، تبين أن ٤١٪ من اليهود الاسرائيليين قدّروا ان حصة الأمن من ميزانية الدولة تفوق اللازم. وللمرة الأولى أعطى المستطلَعون تقييمًا منخفضًا للجيش من ناحية قدراته التنظيمية والادارية، قياسًا بقدراته العسكرية.

الجيش، من حيث التقنيات الخطابية الساعية الى وضع الجيش في ضوء «الضمير» والمتهجمين عليه في ظلّ «الانفلات». فحنجرة الجنرالات السابقين تتطابق مع الحاليين، وتكشف موقع قلبهم. إنه لا يزال في الجيش.

السؤال: «ماذا بعد الآن مع تعيين ليبرمان وزيرًا للأمن؟» تناوله المحلل عاموس هرئيل في جريدة هآرتس (أواسط أيار ٢٠١٦). وهو يعتبر أن نتنياهو لم يشعر في أي مرة بالارتياح مع الجيش. وحين تسلّط الكاميرات عليه برفقة الضباط يبدو عليه شيء ما مصطنع. فهذه ليست دفيئة رئيس الحكومة الطبيعية، الذي ما زال مرتابًا من الضباط الكبار منذ فترة حكمه الأولى، قبل نحو ٢٠ عامًا. ولديه حسابات لم يجف حبرها بعد مع النخبة الأمنية–العسكرية، وأولها شبه–التمرّد الذي أعلنه عليه مثلث دغان–اشكنازي–ديسكين (الأول سبق ذكره، الثاني رئيس هيئة أركان سابق والاخير رئيس شاباك سابق) لإفشال مخططه لضرب منشآت نووية في ايران. وهو موقف أيده رئيس قيادة الأركان الحالي ايزنكوت في رسالة الى اشكنازي، لم يكن ملزمًا بتوجيهها، ونتنياهو لم ينسَ له هذا.[٩]

المحلل يذهب أبعد من الاعتبارات السياسية–الحزبية الضيقة لتعيين ليبرمان وزيرا للأمن. بل يرى أنه تعيين يجسّد استمرار حرب نتنياهو على النخب، التي بقي منها الجيش بوصفه «جيب المقاومة الأخير» له. للتذكير: كان بين الرايات التي رفعها بنيامين نتنياهو في العقدين الأخيرين، لهدف تمتين قاعدته الجماهيرية وتحديد «أعداء الشعب»، بالمفهوم الأمريكي المكارثي، راية معاداة النخب لجعل الشرائح الشعبية تمقتها وبالتالي تدعم «البديل» نتنياهو. هذه السياسة لا تزال تطلّ بوتائر مختلفة وفقًا للحاجة. كلما تعرّض اليمين الحاكم للنقد تُفتح النيران على الاعلام «اليساري»، رغم انه لا يوجد اعلام اكثر تواطؤًا منه في العالم مع سياسات الحكومات. وإذا انتقد محاضرٌ ما سياسات اسرائيل الحربية، تُسارع ماكينة اليمين الى تصوير المؤسسات الأكاديمية كطفيليات تعيش على حساب المجتمع. والأمر نفسه ينطبق على الجيش.

ويخلص الكاتب الى القول: نتنياهو سيحاول الآن بواسطة ليبرمان ما يشبه اعادة تأهيل لقيادة أركان الجيش، بالضبط مثلما يفعل نفتالي بينيت مع جهاز التعليم، وأييلت شكيد مع جهاز القضاء. وهكذا، فبالمعنى العميق، ما يجري في الشهور الأخيرة هو استمرار لحرب اليمين الاسرائيلي، الاستيطاني القومجي، على الامساك بكافة مفاصل الدولة. بالمقابل هناك مؤسسة عسكرية تعرف حدود قوتها وقدرتها على «الانتصار» وأهمية عدم المقامرة للحفاظ على شعبيتها ومكانتها ومواردها.[١٠]

من المفارقات أن شعار «دعوا الجيش ينتصر» كان ابتكارًا يمينيًا استيطانيًا لحث الجيش على قمع الانتفاضة الثانية. كانت تلك مقولة تسعى لإظهار التماثل مع العسكر من جهة، وحثّ الحكومة على اعطائه مطلق حريته، للحفاظ على مشروع الهيمنة. اليوم، بعد أن لم ينتصر الجيش على انتفاضة مسلحة ولا على حركات مقاومة، وليس لأنه انقلب أخلاقيًا، وبعد أن أدرك الجيش نفسه الأثر السلبي لشعارات الانتصارات الساحقة الماحقة على مصالحه، صار شعار «دعوا الجيش ينتصر» هو اكثر ما تحاول قيادته تفاديه. لست متاكدًا إن كان يصح الحديث هنا عن «العدالة الشاعرية»..

هوامش

١. غيلي كوهين ويونتان ليس. نائب قائد أركان الجيش يائير غولان: من المفزع أن نجد بيننا تلك السيرورات التي وقعت في أوروبا قبل الكارثة. هآرتس، ٢٠١٦/٥/٤.

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2934728 (شوهد في أيار ٢٠١٦).

2 Ronen Bergman. Israel's Army Goes to War with Its Politicians. The New York Times, May 21, 2016.

http://www.nytimes.com/2016/05/22/opinion/sunday/israels-army-goes-to-war-with-its-politicians.html?_r=0 (شوهد في أيار 2016).

٣ المصدر السابق

٤ المصدر السابق

5 Yagil Levy. The Real Reasons for the IDF's Break with Netanyahu; The Political Utility of Military Restraint. Foreign Affairs, June,9, 2016.

https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2016-06-09/real- reasons-idf-s-break-netanyahu (شوهد في حزيران ٢٠١٦).

٦ المصدر السابق

٧ يعيل هدار. ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات السلطة في العقد الأخير. مجلة بارلنت، العدد ٦٣، المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة. ٢٠٠٩ (شوهد في حزيران ٢٠١٦).

٨ يغيل ليفي، المصدر المذكور أعلاه

٩ عاموس هرئيل. نتنياهو وليبرمان يعلمون الجيش سلسلة دروس في التربية من جديد. هآرتس، ٢٠١٦/٥/٢٠

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2949499 (شوهد في أيار ٢٠١٦).

١٠ المصدر السابق